دور برامج الدعم الفلاحي في ترقية الإنتاج الفلاحي بولاية بسكرة خلال الفترة 2010–2017

The role of agricultural support programs in the promotion of agricultural production in the city of Biskra during the period 2010-2017

د. زكريا جرفي[1]، آمنة سفيان[2]، د. وسيلة السبتي[3]

[1] جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، zakaria.djorfi@univ-biskra.dz

[2] جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، amina.sefiane@univ-setif.dz

[3] جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، wassila.sebti@univ-biskra.dz

تاريخ الإرسال: 2019/10/29 تاريخ القبول: 2020/02/14 تاريخ النشر: 2020/03/31

ملخص:

نهدف من خلال دراستنا الى ابراز مدى نجاعة برامج الدعم الفلاحي في تطوير الانتاج الفلاحي وتحسينه في ولاية بسكرة، أي مدى تأثير برامج دعم الاستثمار الفلاحي على الإنتاج الفلاحي في ولاية بسكرة؟، وبعد تعرضنا لأهم الإصلاحات الفلاحية التي قامت بها الجزائر منذ سنة 2000 خلصنا في الأخير إلى التأثير الجد إيجابي للدعم الفلاحي على الإنتاج النباتي والحيواني في ولاية بسكرة خلال الفترة 2010–2017، حيث استفادت الولاية من غلاف مالي فاق 01 مليار دج قدم للفلاحين من قبل صناديق الاستثمار الفلاحي، كما استنتجنا أن الولاية تتميز بثلاث شعب استراتيجية لا بد من الاهتمام بها وإعطائها المكانة اللائقة والتي يمكن ان تكون أحد البدائل التنموية خارج القطاع النفطي.

كلمات مفتاحية: السياسة الفلاحية، الدعم الفلاحي، الإنتاج الفلاحي، بسكرة

تصنيفات JEL : Q13 ،Q14 ،Q18

Abstract:

In our study, we aim at highlighting the effectiveness of agricultural support programs in the development and improvement of agricultural production in the state of Biskra, ie, the extent to which agricultural investment support programs affect the agricultural production in Biskra ?, After experiencing the most important agricultural reforms carried out by Algeria since 2000, we concluded with the most positive impact of agricultural support on plant and animal production in Biskra State during the period 2010-2017. The state benefited from a financial envelope exceeding 10 billion dj for farmers by investment funds And we concluded that the state is characterized by three strategic people that must be paid attention to and give it a decent place, which could be one of the alternatives development outside the oil sector.

Keywords: Agricultural Policy, Agricultural Support, Agricultural Production, Biskra.

JEL Classification Codes: Q13 ،Q14 ،Q18

المؤلف المرسل: زكريا جرفي، **الايميل:** zakodjorfi@gmail.com

مقدمة:

بمتابعة تطور القطاع الفلاحي الجزائري نلاحظ أنه مر بعدة مراحل من الإصلاحات، أهمها وضع مخططات الإنعاش للقطاع الفلاحي، وإعادة الهيكل التنظيمي بين حق الانتفاع وحق الامتياز للمستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية، وكل هذه السياسات الإصلاحية (الدعم الحكومي) كان الهدف منها تحريك عجلة التنمية الفلاحية إلا أنها لم تصل إلى الهدف المنشود نتيجة العراقيل والصعوبات التي اعترضتها.

ومنذ سنة 2000 ومع تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، عرف الاستثمار الفلاحي في الجزائر تطورات هامة من خلال توفير كل الوسائل المالية والمادية والمعنوية وتقديم الخدمات والدعم المالي لتطوير الانتاج الفلاحي وتحسينه، كما عملت الحكومة على الاستثمار في البنية التحتية والتنمية الريفية، وإنشاء مؤسسات وصناديق فلاحية تعمل على تطوير الاستثمار الفلاحي.

وتعد ولاية بسكرة منطقة فلاحية بامتياز على اعتبار المؤهلات التي تتوفر لديها، سواء في الانتاج النباتي أو الحيواني، ما جعل المسؤولين على مستوى الدولة والولاية يولون أهمية كبرى لهذه المنطقة من خلال الدعم المادي والتقني للفلاحين من خلال مخططات وصناديق التنمية الفلاحية، ومنه يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما مدى تأثير برامج دعم الاستثمار الفلاحي على الإنتاج الفلاحي في ولاية بسكرة خلال الفترة 2010-2017؟

فرضية الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة سيتم الاعتماد على الفرضية التالية:

"ساهمت برامج الدعم الفلاحي في زيادة الإنتاج الفلاحي بولاية بسكرة"

أهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة أهميتها من مدى سعي الدولة الجزائرية لإصلاح القطاع الفلاحي، وفرت الجزائر كافة الوسائل المادية والمعنوية من أجل دعم الاستثمار الفلاحي وطنيا وخاصة بالمناطق الفلاحية كولاية بسكرة، كل هذا من أجل زيادة الإنتاج وتحقيق الامن الغذائي.

أهداف الدراسة: تتمثل أهم أهداف الدراسة فيما يلي:

- ابراز مساهمة دعم الاستثمار الفلاحي في زيادة الإنتاج الفلاحي بولاية بسكرة؛
- تتبع تطور الإنتاج الفلاحي خلال فترة الدراسة.

منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على اشكالية البحث فقد اعتمدنا على المنهج التاريخي في عرض أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر قبل وبعد سنة 2000، والمنهج التحليلي في تحليل تطور الإنتاج الفلاحي بولاية بسكرة حسب احصائيات مديرية المصالح الفلاحية.

الدراسات السابقة:

– **دراسة (بوعزيز عبد الرزاق، 2014)**: تحليل العلاقة بين الإنتاج الفلاحي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر دراسة قياسية (1980- 2009)، حيث هدفت إلى إيجاد العلاقة السببية بين الناتج الفلاحي والناتج الداخلي الخام من خلال منهجية "التكامل المشترك" و"نموذج تصحيح الخطأ" لتحديد اتجاه العلاقة السببية في المدى القصير والطويل، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والإنتاج الفلاحي، أي هناك علاقة سببية ذات اتجاه واحد تتجه من الإنتاج الفلاحي إلى الناتج الداخلي الخام في الأجل الطويل الأمر الذي يبين مدى أهمية وأثر القطاع الفلاحي في تعزيز النمو الاقتصادي، كما وضح أيضا على عدم وجود علاقة سببية ثنائية بين المتغيرين في الأجل القصير.

– **دراسة (المولى، 2011)**: حول واقع سياسة الاستثمار وأثره على نمو الناتج الزراعي في العراق خلال الفترة (1980-2003)، حيث هدفت الدراسة إلى وجود عدد من العوامل التي تؤثر في نمو الناتج الزراعي من خلال الاعتماد على مفاهيم النظرية الاقتصادية، حيث تم الحصول عليها من بيانات السلاسل الزمنية وتم التحليل بطريقة المربعات الصغرى واختيار الدالة الخطية كأفضل تفسير للنتائج، وقد توصلت الدراسة إلى معنوية المتغيرات المؤثرة وهي (قيمة رأس المال، القوى العاملة الزراعية، التكنولوجيا الزراعية، المساحة المزروعة)، وتبين أيضا عدم معنوية متغير الاستثمار الزراعي في تأثيره على الناتج الزراعي والذي فسر بسبب السياسات المتعاقبة في العراق التي ركزت على القطاع الصناعي كمحرك للنمو الاقتصادي.

– **دراسة (غردي محمد، 2012)**: حول القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث هدفت الدراسة إلى إظهار تطور القطاع الزراعي في مجال الاستثمار والدعم الزراعي في ظل الإمكانيات المتاحة التي توفرها الدولة لمواجهة التحديات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة في حالة الانضمام إليها، وقد توصلت الدراسة إلى ضعف الاستثمار الزراعي مقارنة بحجم الاستثمار في باقي القطاعات الأخرى، وذلك بسبب المعوقات التي تحد من تطوره والتي أرجعها الباحث إلى مشكل العقار الفلاحي وارتباطه بالعوامل المناخية، إضافة إلى عدم الاستقرار الأمني في المناطق الريفية.

1. الإصلاحات الفلاحية في الجزائر

لقد مر القطاع الفلاحي بالجزائر بمراحل وإصلاحات مختلفة، من الجدير التطرق إلى أهمها، حتى يتسنى لنا معرفة واقع الفلاحة الجزائرية ماضيا وحاضرا، وإمكانية النهوض بهذا القطاع الحساس، وذلك من خلال التكفل بمشاكله وتذليل العقبات، بالقيام بجملة من الإجراءات والبرامج تحت مسمى **السياسة الفلاحية** التي تمثل مجموع البرامج الإنشائية والإصلاحية التي تهدف إلى تطوير قطاع الزراعة وزيادة دخول المزارعين وتحسين مستواهم المعيشي خلال فترة من الزمن (بوعزيز، 2004-2005، صفحة 13)، وتتنوع السياسة الفلاحية بتنوع القوانين والتدابير المنظمة، إذ تتمثل أهم البرامج الفلاحية التي قامت بها الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال ما يلي:

1.1 برنامج التسيير الذاتي (1963-1971)

إن الوضع الذي واجهته الحكومة الجزائرية سنة 1962 كان وضعا صعبا بعدما دمر الاستعمار هياكل الاقتصاد في البلاد، حيث ترك المعمرين المزارع والأراضي التي كانوا يشتغلون بها ثم هاجروا إلى فرنسا، في تلك الظروف اتخذت الحكومة

أول إجراء هو إعلان أملاك المعمرين "**دون مالك**" وهكذا ظهر نظام التسيير الذاتي، وتوجت هذه العملية في أول أكتوبر من سنة 1963 بإصدار المرسوم رقم 63-388 والمتعلق بإقامة القطاع الفلاحي المسير ذاتيا وذلك بتأميم كل المزارع الفلاحية التي كانت تابعة للمعمر، حيث هدف هذا البرنامج إلى تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستغلال الجماعي من طرف الفلاحين (هني، 1991، صفحة 55).

وتم إنشاء هذا النظام المسير ذاتيا حيث بلغت نحو 22037 مزرعة بمساحة تقدر بـــ 2.4 مليون هكتار وذلك عندما شرع الفلاحون والعمال بتشغيل الوحدات الزراعية التي تركها الأوروبيون صيف 1962، ومن أهم خصائص نظام التسيير الذاتي هو انه ثوري وفوري فرضته ظروف طارئة، ففي بدايته كان مجرد مرحلة انتقالية من اجل الحماية واستقلال الأملاك الشاغرة، لكن تم تدعيمه أكثر بصدور الأمر رقم **68-653** بتاريخ 30-12-1968 الخاص بتشكيل هيئات التسيير كالجمعية العامة التي تضم كل عمال المزارع (الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، ج ر 15، 1969).

ومن ناحية التمويل الفلاحي أثناء هذه المرحلة تميز بتشابك أجهزة وهياكل التمويل، فخلال الفترة الممتدة من 62-66 أسندت مهمة تمويل القطاع للخزينة العمومية بمساعدة الصندوق المركزي للشركات الفلاحية الاحتياطية (CCSAP)، وفي سنة 1963 تم إنشاء الديوان الوطني للإصلاح الزراعي (ONRA) الذي أسندت له مهمة تحقيق برنامج الإصلاح الزراعي وتمويل القطاع المسير ذاتيا، وبعد إنشاء البنك المركزي أوكلت له مهمة تمويل القطاع الفلاحي بدلا من الخزينة، وفي سنة 1966 اسندت له صلاحية التدخل المباشر في منح القروض السنوية للديوان الوطني للإصلاح الزراعي بواسطة الصندوق المركزي للشركات الفلاحية للاحتياط على أن يتولى الديوان الوطني للإصلاح الفلاحي هذه القروض، وكانت هذه الأخيرة تأخذ شكل إعانات، إلا أن هذا البرنامج لم يحقق الأهداف المنوطة به لعدم وضوح أسلوبه (صدوقي، 2006-2007، صفحة 71)، وفي نهاية 1968 تم إلغاء الديوان الوطني للإصلاح الفلاحي وتكليف البنك الوطني الجزائري بالحلول محله في مهمة تقدير القروض للقطاع الفلاحي (عجة، 2005، صفحة 39).

2.1 الثورة الزراعية (1971-1980)

لقد كان هناك سلبيات في الفترة السابقة حيث تميزت بارتفاع سكان الأرياف وانتشار البطالة وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي، مما دفع بالسكان إلى النزوح تجاه المدن، وأمام هذا الوضع تم إطلاق مشروع الثورة الزراعية سنة 1971 تحت شعار "**الأرض لمن يخدمها**" وأطلق عليها الثورة بدلا من الإصلاح، لأنها عملية هيكلية تعني تغيير الهياكل القديمة القائمة بدلا من مجرد تطويرها (عمراني، 2014-2015، صفحة 276)، ويعتبر نظام الثورة الزراعية ثاني إصلاح زراعي وظهر هذا النظام نتيجة عدة أسباب من بينها التوزيع غير المتساوي للأرض، والظروف غير المستقرة بالنسبة لاستغلال الأراضي، وكان يهدف إلى تغيير البنية العقارية بصفة جذرية، من خلال ضم أراضي العرش والبلديات والأوقاف إلى الأملاك الوطنية وتحديد الملكية الزراعية الخاصة وتأميم ممتلكات المتغيبين، كما يهدف لتحقيق مبدأ الأرض لمن يخدمها والتوزيع العادل لوسائل الإنتاج، وأولى أهمية بالغة إلى الأرض، إلا أن هذا العنصر وحده لا يكفي بمجرد عملية تأميم وإعادة التوزيع، بل يهدف إلى تحقيق تمويل الأرياف، وهو تشريع ينظم ملكية الأرض وطرق ووسائل استغلالها والحصول على إراداتها.

ومنه تم سن العديد من القوانين ضمن مخطط الثورة الزراعية واصلاح سنة 1975، والتي من بينها قانون التعاون الفلاحي الذي نص على تحديد 10 أنواع من التعاونيات الفلاحية (كالتعاونية الزراعية للاستغلال المشترك) وقانون الرعي(الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، ج ر 50، 1975) وفق الأمر رقم **75-74** المؤرخ في 17-06-1975 الذي ينص على تنظم ملكية تربية الماشية وحيازة المراعي واستغلالها ووضع الترتيبات اللازمة لإعادة تنظيم مناطق السهوب، ولقد عرفت سياسة التمويل والقرض الفلاحي في هذه المرحلة عدة اصلاحات وفي جميع الميادين كانت الطرق والاجراءات التنفيذية تختلف حسب نوع التمويل تمويل الاستغلال، وتمويل الاستثمار وحسب القطاع الاشتراكي والقطاع الخاص، إذ انه وبعد إصلاح 1975 تم إدخال مبادئ وإجراءات جديدة في طرق التمويل وهي إدخال الحوار المباشر بين مسؤولي المزارع ومسؤولي البنك، مع ضمان استقلالية التسيير ومنح المسؤولية الكاملة للمزارع، تدخل لجنة الدائرة للفصل في التباين بين تقديرات المزرعة وتقديرات البنك، انتقال نقدية الصندوق الموضوعة تحت تصرف المزرعة من 500 دج لكل مزرعة إلى 2.000 حتى 10.000 دج حسب مبلغ القرض الممنوح للمزرعة.

إلا أن العوائق التي واجهت هذا الإصلاح كانعدام الخبرة بالإجراءات المصرفية لدى التعاونيات للثورة الزراعية وتفشي بيروقراطية الإدارة التنفيذية داخلها، وتوجيه قروض الاستغلال لدفع أجور العمال أدى ذلك إلى القيام بإصلاح ثان في 1978 والمتضمن إعادة تكييف شروط تمويل الاستغلال في القطاع الفلاحي الاشتراكي (سايح، 2007-2006، الصفحات 13-14)، وجهت لهذه السياسة انتقادات هو أن لها نفس المشاكل والعيوب التي كانت في السياسة السابقة، كتفشي بيروقراطية الإدارة التنفيذية داخل التعاونيات الزراعية مما أدى إلى فشلها، وهيمنة الطبقة البرجوازية على الأراضي واستفادتها من قانون الثورة الزراعية، في حين نسبة ضئيلة جدا من فقراء الريف استفادوا من هذا القانون.

3.1 مرحلة الاصلاحات الأولية للقطاع الفلاحي (1979-1999)

بعد صدور قانون استصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الفلاحية سنة 1983 تواصلت عملية إعادة هيكلة القطاع إلى غاية سنة 1987، أين تم إصدار قانون المستثمرات الفلاحية (الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، ج ر 50، 1987) رقم **87-19** الذي ينص على إنشاء مزارع جماعية يكون عدد الأفراد فيها معقولا، بحيث لا يصل إلى عدد يصعب ممارسة التسيير فيه، كما أعطى الحرية للعمال لأجل تكوين مجموعاتهم لتكوين هذه التعاونيات في شكل شركات بعدما توزع عليهم الأراضي.

وسنة 1990 تم استرجاع الملاك الأصليين لمزارعهم حسب قانون التوجيه العقاري(الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، ج ر 49، 1990) رقم **90-25**، والذي يرمي إلى حماية الأراضي الفلاحية من أشكال التعدي الناجمة عن التوسع الحضري والصناعي وكذا ضمان استغلال جميع الأراضي الفلاحية ومراجعة الإصلاحات السابقة وتسوية النزاعات العقارية الناجمة عنها، وأيضا إنشاء الديوان الوطني للأراضي الفلاحية 1996 وهذا من أجل تسوية إشكالية العقار الفلاحي، ولقد تميزت هذه المرحلة بمحاولات لتكييف القطاع الفلاحي مع سياسة الانفتاح الاقتصادي، وفي هذه المرحلة قامت الدولة بتغيير الهياكل الأساسية لدعم وتمويل القطاع الفلاحي وخاصة الزراعي، بإنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم مختلف مجالات النشاطات الزراعية تعمل على ترقية ونمو القطاع الفلاحي منها إنشاء الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA

والذي باشر مهامه في فيفري 1991 وخصصت له الدولة مبلغا قدره 380 مليون دج (غردي و بن نير، 2016، صفحة 299)

4.1 الاصلاحات الفلاحية الحديثة 2017/2000

اتخذت الدولة مجموعة من السياسات التي رأتها مناسبة لترقية القطاع الفلاحي، من خلال اصلاحه وتحسين مردوديته وبالتالي التجديد الفلاحي، حيث وضعت الدولة عدة آليات تمحورت في برامج تنموية ومجموعة من الصناديق الداعمة.

1.4.1 المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

بعد فشل السياسات الفلاحية السابقة، شرعت الحكومة في تنفيذ مخطط وطني سنة 2000 هو المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) ثم توسع بعد ذلك سنة 2002 ليشمل الريف ويصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) هذا لكون المناطق الريفية تعاني الحرمان والفقر، نظرا لانخفاض مداخيل الفلاحين وعجز النشاط الفلاحي عن سد حاجياتهم، إلى جانب تدهور حالة المستثمرات الفلاحية بعد خوصصة الدولة للقطاع الفلاحي، فبدأت الجزائر في تنفيذ المخطط في السداسي الثاني من سنة 2000 تحت عنوان الأمن الغذائي الدائم، ويعتمد المشروع على إعادة الديناميكية للفضاءات الريفية وتثبيت الأهالي في مناطقهم للتخفيف من التروح نحو المدن، وتحسين ظروف معيشتهم وتنويع نشاطاتهم مع حماية الموارد الطبيعية، وإقحام الفلاح في عملية التنمية (عمراني و خير الدين، ديسمبر 2014، صفحة 90).

2.4.1 أجهزة تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

تم انشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بهدف تشجيع المستثمرين والفلاحين على استغلال الموارد الطبيعية وتحسين تقنيات الإنتاج ورفع الإنتاجية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وهذه الصناديق هي: (غردي وبن نير، 2016، ص 203)

- ***الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية***: يقوم بتقديم الدعم المباشر لتنمية القطاع الفلاحي وحماية وتحسين مداخيل الفلاحين، من خلال تمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة وتوسيع مجال الدعم ليشمل مختلف الأنشطة المتعلقة بالإنعاش الفلاحي، وتكييف القطاع وتأهيله للمساهمة بفعالية في العملية الانتاجية لمواجهة التأثيرات الناتجة عن اقتصاد السوق؛
- ***صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية***: يقوم بدعم كل الأنشطة المرتبطة بحماية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية، والحملات الاعلامية التحسيسية في هذا المجال، كما يقوم بتقديم التعويضات لعمليات الاتلاف وحرق الحيوانات المذبوحة أو الهالكة وكذا إتلاف أو إقلاع المزروعات والأعمال المنجزة في إطار المكافحة نتيجة مرض يدخل في إطار برامج العلاج الوقائي؛
- ***صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب:*** يقوم بتقديم الاعانات لمكافحة التصحر وتنمية المنتجات الحيوانية في المناطق السهبية والزراعة الرعوية ودعم مداخيل المربيين والمربين الزراعيين من خلال تقديم إعانات لتغذية القطعان في حالة فقدان المراعي نتيجة حظر الرعي أو تكثيف أنظمة الانتاج، تقديم الاعانات للحفاظ على المراعي وتطويرها ولتنظيم الاقتصاد الرعوي؛

- ***صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز***: يقوم بتقديم الدعم للنهوض بالتنمية الريفية خاصة قطاع الري، أشغال المحافظة على التربة وتحسين أنظمة الانتاج الفلاحي وتحسين الانتاج الحيواني وتثمين المنتجات الفلاحية، كما يدعم المشاريع ذات العلاقة بالإنتاج الفلاحي مثل انشاء المطاحن التقليدية، معاصر الزيتون، الحدادة التقليدية، مذابح تقليدية، مراكز توضيب الفواكه والخضار وتحويلها.

5.1 مرحلة التجديد الفلاحي والريفي 2009-2014

ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على قانون التوجيه الفلاحي (الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، ج ر 46، 2008) رقم **08-16** حيث وضحت فيه المبادئ الأساسية لهذه السياسة وإطارها العام، ويرتكز على ثلاث محاور أساسية هي:

1.5.1 سياسة التجديد الريفي: يهدف هذا برنامج إلى تحقيق تنمية مستدامة للأقاليم الريفية، من خلال إنجاز مشاريع حيوية، أطلق عليها اسم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، التي يتكفل بها الفاعلون المحليون (قرامطية، 2012، صفحة 3)، وهذا من خلال تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية كتوصيلها بالكهرباء، وتنويع الأنشطة الاقتصادية بها من خلال خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وترتكز أيضا على حماية وتثمين الممتلكات والثروة الريفية المادية وغير المادية (هاشمي، 2014، صفحة 6).

2.5.1 سياسة التجديد الفلاحي: وتقوم على أساس إطلاق برامج تهدف إلى التكثيف والتحديث من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية، وتطوير المنتجات ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب ووضع نظام الضبط الذي يهدف إلى تأمين وتثبيت عرض هذه المنتجات الغذائية من جهة، وحماية مداخيل الفلاحين والمستهلكين من جهة أخرى، بالإضافة إلى إنشاء بيئة آمنة من خلال إطلاق قروض بدون فوائد كقرض الرفيق لشراء المعدات والآلات الفلاحية، ووضع تأمينات فعالة من أجل الحد من انخفاض المردودية نتيجة الكوارث الفلاحية، وتعزيز ودعم التعاضدية الريفية الجوارية، والمنظمات المهنية (هاشمي، 2014، صفحة 7)، كما تم ضبط نظم جديدة لتسيير المستثمرات الفلاحية وتنظيمها ووضع أسس جديدة للامتياز الفلاحي (شعابنة، 2017، صفحة 313)، وهو ما نص عليه القانون رقم **10-03** المؤرخ في 15-08-2010 لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة (الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، ج ر 46، 2010).

3.5.1 تعزيز المهارات والقدرات البشرية والدعم التقني للمنتجين: تأتي الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، لاسيما بسبب الأدوار الجديدة والفصل بين مختلف أشكال التنظيم ويهدف هذا البرنامج إلى (راتول و سهيلة، 2015، صفحة 6):

- عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية؛
- الاستثمار في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي، من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي؛
- تعزيز مصالح الرقابة وتصديق البذور والرقابة التقنية.

- تعزيز القدرات المادية والبشرية للمؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع؛

إن ما يميز سياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي عن السياسات الفلاحية السابقة، هو بناء نمط فلاحي جديد يستهدف المنتجات من خلال دمج الفروع والأقاليم، وربط القطاع الفلاحي بالصناعات الغذائية، وإشراك الفلاحين في التسيير، غير أن تحقيق الأهداف المسطرة في هذه المرحلة يتطلب الى حد بعيد التخلي التدريجي عن تمويل القطاع الفلاحي بالعائدات النفطية.

وحسب مخطط الحكومة لسنة 2017 فالدولة الجزائرية عازمة على مواصلة التنمية الفلاحية والريفية من خلال الابقاء على كافة برامج الدعم التي وضعها رئيس الجمهورية سنة 2009، والاهتمام أكثر بتطوير الصناعات الغذائية وترقية الصادرات ومحاولة ضبط أسعار الانتاج الفلاحي (الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، 2017، ص 25).

2. برامج الدعم المالي الفلاحي في ولاية بسكرة

في إطار السياسة الفلاحية للدولة وطبقا للمخطط الوطني للتنمية الممول من طرف مختلف صناديق الدعم قامت الدولة بتقديم الدعم الفلاحي للمستثمرين من خلال عدة صناديق (مديرية المصالح الفلاحية بسكرة، 2016، الصفحات 18-35)

1.2 الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDIA:

من خلال هذا الصندوق قامت الدولة بتدعيم الفلاحين، حيث بلغ مبلغ الاستثمار للصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي بالولاية 1032530343.22دج خلال الفترة 2009-2015، أين وصل مبلغ الدعم المالي لهذا الصندوق إلى 437407535.09 دج وقدر عدد الملفات المقبولة للاستثمار الفلاحي بـــ 3679 ملف منها 294 ملف حول زراعة الزيتون وفق القرار 160 في 07-04-2010، اين وصل مبلغ الدعم المقترح له 31020000 دج، أما الحمضيات فوصل عدد الملفات المودعة والمقبولة للحصول على الدعم إلى 8 ملفات (قرار 589 في 10-07-2010)، أما شعبة النخيل، التي أخذت حصة الأسد من دعم الصندوق، فقد تم قبول العديد من الملفات للدعم المالي من مختلف أنشطته منها تغليف عراجين التمر المبلغ المقترح 36013283.50 دج، إذ وصل المبلغ الاجمالي للدعم لشعبة النخيل 60760216.74 دج.

أما تجهيزات الري الفلاحي فوصلت إلى 168 ملف بمبلغ دعم مقترح يقدر بـــ102937100.03 دج، المناقب 76 ملف بمبلغ مقترح قدر بـــ 68580000 دج، وفي إطار البرنامج المركزي لهذا الصندوق فيما يخص مشروع فتح مسالك فلاحية على مسافة 100 كلم عبر ولاية بسكرة مقسمة إلى 15 حصة بمقررة صدرت بتاريخ 18-04-2013 بغلاف مالي يقدر بـــ150 000 000.00 دج حيث استهلك منها 457 000.00 دج إلا انه مع بداية 2015 تم تجميد هذا المشروع طبقا لتعليمة الوزير الأول، وكان يهدف هذا المشروع إلى فك العزلة عن الفلاحين وتغطية بعض ما تبقى من البرامج السابقة وتسهيل تنقل الفلاحين من والى مستثمراتهم ايضا انجاز مشروع إيصال الطاقة الكهربائية إلى محيطات الاستصلاح عبر ولاية بسكرة بمقررة صدرت بتاريخ 18-04-2013 بغلاف مالي قدره 250 000 000.00 دج الملتزم بها 247 000 000.00 دج والمستهلك منها 123 750 000.00 دج وشملت 27 محيط عبر 15 بلدية وهذا المشروع في طور الانجاز من طرف مؤسسة سونلغاز ويهدف هذا المشروع إلى حشد كميات أكبر للمياه وتوسيع المساحات المسقية.

2.2 الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA:

من خلال هذا الصندوق قامت الدولة أيضا بتقديم الدعم للفلاحين، حيث بلغ مبلغ الاستثمار لهذا الصندوق بالولاية 97053853.97 دج في 22-05-2014، وصل مبلغ الدعم المقترح لهذا الصندوق 33784254 دج، بعدما تم قبول 85 ملف.

3.2 صندوق التنمية الريفية لإصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FADRMVTC):

تم تمويل انجاز مسالك فلاحية سنة 2007 بغلاف مالي قدره 90 مليون دج من طرف هذا الصندوق.

4.2 الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب (FSDRS):

وكدعم لعملية تهيئة المسالك الصحراوية وتنمية تربية الحيوانات تم تدعيمها بغلاف مالي قدره بـــ 10 ملايين دج طبقا لتعليمة السيد الوزير الأول وهذا بتاريخ 01-10-2013 وانجاز منقب البياني الموجه للسقي على مستوى بلدية أولاد جلال حيث ان المشروع منح لشركة ايطالية SARL INC IL NUOVO CASTORO وتمويل مشروع انجاز 700 م/ط ساقية بالخرسانة المسلحة لسقي واحات النخيل بأولاد جلال.

3. تطور الإنتاج الفلاحي في بسكرة

شهدت ولاية بسكرة تطورا ملحوظا في كميات الإنتاج الفلاحي خلال السنوات الأخيرة، بفعل البرامج التنموية الجديدة وفق مخططات النمو الاقتصادي، حيث أدت إلى زيادة الإنتاج النباتي والحيواني وبسبب ارتفاع حصيلة النشاطات البيطرية، ويمكن التطرق إليها (مديرية المصالح الفلاحية بسكرة، 2016، ص ص 3،6):

1.3 حصيلة الإنتاج الزراعي: يمكن تقسيمها إلى خمسة أصناف وهي زراعة النخيل، الخضروات، الأشجار المثمرة، الحبوب والأعلاف.

1.1.3 زراعة النخيل: يمكن تتبع تطور زراعة النخيل بولاية بسكرة من خلال تطور عدد النخيل الإجمالي وكذا النخيل الذي دخل مرحلة الإنتاج والكميات التي ينتجها كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): عدد النخيل وإنتاج التمور بولاية بسكرة خلال الفترة 2010-2017

الموسم	2011-2010			2012-2011			2013-2012			2014-2013			2015-2014			2016-2015			2017-2016		
	عدد النخيل	عدد المستثمرات	إنتاج التمور (قنطار)	عدد النخيل	عدد المستثمرات	إنتاج التمور (قنطار)	عدد النخيل	عدد المستثمرات	إنتاج التمور (قنطار)	عدد النخيل	عدد المستثمرات	إنتاج التمور (قنطار)	عدد النخيل	عدد المستثمرات	إنتاج التمور (قنطار)	عدد النخيل	عدد المستثمرات	إنتاج التمور (قنطار)	عدد النخيل	عدد المستثمرات	إنتاج التمور (قنطار)
دقلة نور	2544615	1642322	1442895	2585251	2038482	1729650	2612862	2271422	1973002	2638253	2334566	2355162	2659679	2403355	2650841	2659679	2403355	2650841	2701217	2800000	2800000
غرس	540097	453856	381309	540417	485210	398438	541626	504188	402566	553540	512412	509979	558827	521592	514148	-	-	-	-	-	-
دقلة	1086735	941544	789881	1087664	1013913	789098	1094812	1043253	838834	1094561	1047920	905255	1096592	1055331	912892	-	-	-	-	-	-
المجموع	4171447	3037722	2614085	4213332	3537605	2917186	4249300	3818863	3214402	4286354	3894898	3770396	4315098	3980278	4077881	4315098	3980278	4077881	4361098	4057294	4380041

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بسكرة، وضعية الفلاحة لولاية بسكرة. 2016، ص03. مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، مونوغرافيا ولاية بسكرة 2017. ص67.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد النخيل الإجمالي قد عرف زيادة فوصل عددها لأكثر من أربع ملايين نخلة في الموسم 16-2017 منها 4.05 مليون نخلة منتجة، حيث أدت العمليات التي قامت بها الدولة إلى زيادة عدد النخيل المغروسة بـــ 143651 نخلة من سنة 2010 على 2017، وما يلاحظ أن عدد نخيل دقلة نور له حصة الأسد من مجموع عدد النخيل الإجمالي والتي تم غرسها ببلدية طولقة، فزادت كميات إنتاج التمر بالولاية ليصل إلى أكثر من 4 ملايين قنطار سنة 2017 وهذا راجع إلى الإجراءات الصحية والنشاطات الوقائية النباتية التي قامت بها السلطات الولائية والتي قامت بمعالجة أكثر من 01 مليون نخلة ضد آفة البوفرة وسوسة التمر من خلال استعمال مبيدات الحشرات وكذا الكبريت الفلاحي، مما أدى إلى ارتفاع كمية التمور بقيمة 56% مما سمحت لها أن تحتل المرتبة الأولى على مستوى الوطن من حيث الجودة والإنتاج.

2.1.3 الأشجار المثمرة: أولت الدولة أهمية كبيرة لهذه الشعبة وخاصة شعبة الزيتون والتي تعتبر زراعة استراتيجية، حيث حثت الدولة على زراعتها فبلغت نسبة النمو 230% خلال الفترة 2010-2017.

الجدول رقم (2): إنتاج الأشجار المثمرة بولاية بسكرة خلال الفترة 2010-2017

الموسم / الأنواع	2011-2010		2012-2011		2013-2012		2014-2013		2015-2014		2016-2015		2017-2016	
	المساحة(هـ)	الإنتاج (ق)	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج
ذات البذور	1793	65461	1803	61103	1813	56836	1825	79864	1836	47030	-	-	-	-
ذات النواة	1945	57865	1980	67507	1995	60083	1844	70976	2031	63300	1600	72000	1600	72000
ذات القشرة	1370	47641	1379	50090	1381	50851	1409	59000	1409	54495	1454	55926	1454	55926
عنب	184	15317	196	17500	204	19222	222	17700	222	17800	197	18330	197	18330
حمضيات	90	3006	94	3000	94	2765	77	1910	75	3085	82	2345	82	2345
الزيتون	3119	41571	3573	50374	3540	67113	4254	101550	4154	130602	4273	148050	4273	148050

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بسكرة، وضعية الفلاحة لولاية بسكرة. 2016، ص03. مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، مونوغرافيا ولاية بسكرة 2017. ص 66.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المساحة المخصصة لزراعة الأشجار ذات البذور والأشجار ذات النواة وكذا الأشجار ذات القشرة قد تضاعفت خلال الخمس سنوات الأخيرة لتصل على التوالي إلى 1836 هكتار و2031 ه وكذا 1409ه سنة 2015، كما يلاحظ أن شعبة زراعة الزيتون قد زادت كثيرا من 3119 في الموسم 2010-2011 إلى 4273 الموسم2017، فتضاعف إنتاج الزيتون من 41571 سنة 2011 إلى 148050 قنطار سنة 2017، لكن نلاحظ من خلال الجدول إن المساحة المخصصة لزراعة الحمضيات قد تراجعت ب 15 هكتار، وهذا راجع إلى السياسة التي اتخذتها الدولة في تشجيع إنتاج المنتجات الفلاحية الغذائية ذات الاستهلاك الواسع كالخضروات لتحقيق الأمن الغذائي وتخصيص اغلب المساحات لها على حساب أشجار الحمضيات، أيضا نلاحظ زيادة إنتاج العنب ليصل الى 18330 قنطار سنة 2017.

3.1.3 الحبوب: يمكن تتبع تطور زراعة الحبوب بمختلف أنواعه القمح الصلب واللين والشعير بولاية بسكرة:

الجدول رقم (3): إنتاج الحبوب بولاية بسكرة خلال الفترة 2010–2017

الموسم / الأنواع	2011-2010		2012-2011		2013-2012		2014-2013		2015-2014		2016-2015		2017-2016	
	المساحة	الانتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج
قمح صلب	12057	350862	15066	430925	12420	369220	11307	360335	11941	382949	11816	414729	11816	414729
قمح لين	4815	137658	3488	86215	4290	122765	4615	145735	5204	156210	4865	150030	4865	150030
شعير	9312	177694	7509	175945	5978	166058	8239	192143	8054	210527	8761	210993	8761	210993
خرطال	35	700	35	700	35	700	40	800	50	1000	100	2000	100	2000
المجموع	**26219**	**666914**	**26098**	**693785**	**22723**	**658743**	**24201**	**699013**	**24799**	**750686**	**25542**	**777752**	**25542**	**777752**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بسكرة، وضعية الفلاحة لولاية بسكرة. 2016، ص03. مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، مونوغرافيا ولاية بسكرة 2017. ص 66

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المساحة الإجمالية المخصصة لزراعة الحبوب بمختلف أنواعه قد عرفت تناقص بـــ 1420 هكتار وهذا لتناقص المساحة المخصصة لشعبة الشعير والقمح الصلب، في المقابل نلاحظ انه وبالرغم من نقص المساحة المخصصة لزراعة الحبوب نلاحظ زيادة في كمية الإنتاج من 666 ألف سنة 2010 إلى 777 ألف قنطار سنة 2017 وهذا نظرا للأهمية البالغة التي توليها الدولة لهذه الشعبة الحيوية، إذ قامت الدولة بخطوات جبارة من حيث التشجيع والدعم وتحسيس الفلاحين باستراتيجية هذا الإنتاج والهدف من ذلك الوصول إلى الاكتفاء الذاتي والتصدير وبذلك تضمن الدولة استقلالية قرارها وعلى هذا الأساس سخرت الدولة جميع الوسائل من قروض مختلفة، وإدخال الوسائل العصرية للإنتاج كالسقي بالرش المحوري الذي غطى مساحة 720 هكتار، وهذا ما أدى ارتفاع الإنتاج بنسبة 13% خلال الخمس سنوات.

4.1.3 الخضروات: تعتبر ولاية بسكرة من الولايات الرائدة في إنتاج الخضروات حيث تضاعفت كمية الانتاج لهذه الشعبة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 4: إنتاج الخضروات بولاية بسكرة خلال الفترة 2010–2017

الموسم / الأنواع	2011-2010		2012-2011		2013-2012		2014-2013		2015-2014		2016-2015		2017-2016	
	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج
الحلقية	12135.4	1591300	12288.8	1586710	13267.4	1696311	14250.0	2513730	14497	2523430	14800	2507615	14800	2507615
المحمية	2744.6	2274772	3076.2	2709415	4094.6	4049848	5164.8	5087070	5587	5584030	5601	5584030	5601	5584030
المجموع	**14880**	**3866072**	**15365**	**4296125**	**17362**	**5746159**	**19414.8**	**7600800**	**20084**	**8107460**	**20401**	**8091645**	**20401**	**8091645**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بسكرة، وضعية الفلاحة لولاية بسكرة. 2016، ص03. مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، مونوغرافيا ولاية بسكرة 2017. ص 10.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المساحة المخصصة لزراعة الخضروات قد زادت بـــ 5204 هكتار لتصل 20 ألف هكتار في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى زيادة المحاصيل الزراعية للخضروات بصنفيه الحلقية والمحمية ليصل الإنتاج الكلي للخضروات بداية من سنة 2015 إلى أكثر من 8 مليون قنطار، لذا أصبحت ولاية بسكرة من الولايات الرائدة في إنتاج الخضروات حيث تساهم بأكثر من 60% من الإنتاج الوطني وخاصة في زراعة المحاصيل المحمية واحتلت المرتبة الأولى سنة 2015 بمساحة محمية تقدر بـــ 5587 هكتار وإنتاج قدر بـــ 5.58 مليون قنطار بما يعادل 69% من المجموع الإنتاجي للولاية، وهذا راجع للحماية الصحية للمحاصيل المحمية ضد الآفات الاقتصادية لاسيما حفارة الطماطم (tuta absoluta)، والتي تبنت وزارة الفلاحة طريقة المكافحة المتكاملة المستدامة عن طريق توفير كبسولات فرمونية مجانية للفلاحين، منذ سنة **2008** ولاسيما بمنطقة عين الناقة على مستوى الولاية والتي ظهرت فيها هذه الآفة، فكانت الجزائر من بين الدول السباقة في هذا المجال على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط بعد اسبانيا.

2.3 حصيلة الإنتاج الحيواني: شهدت الولاية تطورا ملحوظا في الانتاج الحيواني وسخرت لها الدولة إمكانيات جد هامة، ورعاية صحية تتمثل في تغطية جميع دوائر الولاية بأطباء بيطريين يسهرون على الصحة الحيوانية ومواسم للتلقيح، تفاديا للإمراض التي قد تصيب المواشي، وهذا ما جعل الثروة الحيوانية تشهد نمو معتبر خلال السنوات الأخيرة.

1.2.3 الثروة الحيوانية: يمكن تتبع تطورها على مستوى الولاية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 5: الثروة الحيوانية بولاية بسكرة خلال الفترة 2010–2017

الموسم / الأنواع	2011-2010	2012-2011	2013-2012	2014-2013	2015-2014	2016–2015	2017–2016
الأغنام	861900	352300	946600	1005000	924500	961700	1056500
الأبقار	3659	3894	3996	4500	4990	5010	5050
الماعز	225800	222100	195300	290500	287600	299220	671700
الإبل	2260	3005	3025	5000	5000	5102	5160
الخيول	144	180	200	210	210	383	461
دجاج البيض	306150	170270	103000	100000	118960		
دجاج اللحم	672350	119000	241905	406000	428000		

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بسكرة، وضعية الفلاحة لولاية بسكرة. 2016، ص03. مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، مونوغرافيا ولاية بسكرة 2017. ص 69.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه زيادة معتبرة للثروة الحيوانية خلال السنوات الخمس، نظرا لكون الولاية ذات طابع رعوي بامتياز من جهة وتسخير الدولة للإمكانيات لهذه الثروة ودعمها من جهة أخرى، حيث بلغ عدد الماعز 671700 رأس سنة 2017 ورؤوس الأبقار زادت بنسبة 26.6%، وشهدت الثروة الحيوانية لفصيلة الإبل زيادة معتبرة إذ زادت بـــ 2740 رأس، فالسلطات المحلية وضمن المخطط التنموي الفلاحي قامت بتغطية جميع دوائر الولاية بأطباء بيطريين سهروا على الصحة الحيوانية ومواسم للتلقيح لمكافحة الأمراض الحيوانية، كما نلاحظ أن أعداد الأغنام زادت لتصل إلى 924500 رأس سنة 2015 فلتطوير سلالات الأغنام تم إنشاء مركز بأولاد جلال للمحافظة على السلالات خاصة سلالة الأغنام لأولاد جلال التي تعتبر ذات جودة عالمية كما تدخلت الدولة بدعم الأعلاف وهذا ما جعل الثروة الحيوانية تشهد نمو معتبرا، في حين نلاحظ أن عدد الدواجن بنوعيه (دجاج البيض واللحم) قد نقصت، لكن فصيلة الخيول شهدت زيادة لكن بنسبة ضئيلة.

2.2.3 *الإنتاج الحيواني*: يمكن تتبع تطور الانتاج الحيواني لولاية بسكرة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 6: الإنتاج الحيواني بولاية بسكرة خلال الفترة 2010–2017

الموسم / الأنواع	2011–2010	2012–2011	2013–2012	2014–2013	2015–2014	2016–2015	2017–2016
لحوم الحمراء	112200	116084	115000	132700	136120	130260	127080
لحوم بيضاء	12205	13369	12170	8000	24427	25540	42530
العسل	475	522	539	538	621	–	–
الصوف	9080	10885	11390	127000	13826	–	–
البيض (وحدة)	55157307	44338538	24335670	20000000	12848487	8320540	5113000
الحليب (لتر)	34283000	33526855	37990000	46000000	40126944	40126944	40126944

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بسكرة، وضعية الفلاحة لولاية بسكرة. 2016، ص03. مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، مونوغرافيا ولاية بسكرة 2017. ص 69.

من خلال الجدول نلاحظ زيادة في الإنتاج الحيواني من لحوم وحليب وبيض وعسل وصوف، حيث زادت كمية إنتاج اللحوم الحمراء بمقدار 17.57% إذ بلغ إنتاج لحوم الحمراء 127080 قنطار سنة 2017، مقارنة بسنة 2010 أين بلغ 89000 قنطار، كما زادت كمية اللحوم البيضاء لتصل إلى 42530 قنطار سنة 2017 بعدما كانت لا تتجاوز 12 ألف قنطار، لكن عدد البيض تراجع إنتاجه ليصل إلى 5 مليون بيضة سنة 2017 بعدما كان 55 مليون بيضة سنة 2010 وهذا بسبب انخفاض عدد الدجاج، أما الحليب فقد زادت كمية إنتاجه خلال الخمس سنوات بمقدار 5.84 مليون لتر.

الخاتمة:

شهد القطاع الفلاحي عبر تطوره أربع مراحل مهمة بدء بمرحلة التسيير الذاتي والثورة الزراعية مرورا بمرحلة الإصلاح ثم الاستقرار، وصولا إلى مرحلة التجديد الفلاحي، حيث من الملاحظ أن هذه المراحل اختلفت باختلاف السياسات التنموية من جهة واختلاف تسيير الدولة للقطاع الفلاحي من جهة أخرى، وعلى غرار باقي ولايات الوطن، استفادت ولاية بسكرة في هذا الإطار من غلاف مالي فاق 01 مليار دج قدم للفلاحين من قبل صناديق التنمية الفلاحية، حيث ساهم هذا الدعم في تطور الإنتاج الفلاحي النباتي والحيواني خلال فترة تطبيق هذه المخططات، ما يعني أن المخططات التنموية الفلاحية التي باشرتها الجزائر منذ سنة 2000 كان لها الأثر الإيجابي على الإنتاج والمساحة الصالحة للزراعة في ولاية بسكرة بفعل التوسع في برامج التشجير والاستصلاح، وهذا بدوره انعكس بشكل ايجابي على مكانة الإنتاج الفلاحي المحلي في الإنتاج الفلاحي الوطني.

ففي إطار توسيع استغلال المساحات الفلاحية من خلال استحداث أقطاب فلاحية جديدة، وتوفير مناصب شغل دائمة، وأخرى مؤقتة، إلى جانب دعم سلة المنتجات الفلاحية، وترقية نسيج الصناعة الغذائية بالولاية التي تعد رائدة وطنيا في إنتاج عدة محاصيل، إذ تحصي ولاية بسكرة مساحة فلاحية إجمالية تزيد عن 1652751 هكتارا، أي ما يقارب 77% من إجمالي المساحة الكلية للولاية، فيما تقدر المساحة الصالحة للفلاحة بـــ 185473 هكتارا أي بنسبة 11% من المساحة الفلاحية، وأكثر من 98 ألف هكتار منها أراضي مسقية، وتمثل 53,10 % من المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة.

وتعد زراعة النخيل الثروة الأساسية بالولاية، إلى جانب شعبة الخضروات المبكرة المنتجة داخل البيوت البلاستيكية متعددة القبب، وكذا الثروة الحيوانية التي تعد بدورها مصدرا هاما من مصادر الثروة بالولاية، وتستوجب الشعب المذكورة الاهتمام، وإعطائها المكانة اللائقة التي تمكنها من إحداث قفزة نوعية، وفي مدة قصيرة لاقتصاد بديل خارج المحروقات.

وبالرغم من بعض المعوقات التي عرقلت عملية الاستثمار الفلاحي لدى مجموعة من المستثمرين في مناطق مختلفة من ولاية بسكرة، على غرار نقص الكهرباء، ومياه السقي، إلا أن الطلب على إنشاء مستثمرات فلاحية لازال مستمرا.

2. الاقتراحات:

يمكن تقديم بعض الاقتراحات التي نراها مناسبة لزيادة تشجيع الاستثمار الفلاحي، والتي نذكر منها:

- تقديم تسهيلات ائتمانية أكثر من أجل تشجيع الاستثمار الفلاحي؛
- تقديم الإعانات المادية والمعنوية للفلاحين مع ضرورة متابعتها؛
- انشاء جهاز ارشاد فلاحي لنقل نتائج البحث العلمي للفلاحين لتحسين الإنتاج؛
- نقل تجربة الولاية إلى باقي الولايات من أجل تنمية وطنية شاملة.

المراجع المستعملة:

- عجة، الجلالي (2005)، أزمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويتها، من تأميم الملك الخاص الى خوصصة الملك العام. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
- هني، أحمد (1991)، اقتصاد الجزائر المستقلة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- خير الدين، معطى الله، وعمراني، سفيان (ديسمبر 2014)، محاولة تقييم أداء السياسة المنتهجة لتطوير القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الاصلاحات الحديثة 2000-2013. مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، الجزائر، (العدد 31).
- شعابنة، إيمان (جانفي 2017)، مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي. مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، الجزائر، (العدد 16).
- غردي، محمد، وبن نير، نصر الدين (ديسمبر 2016)، تطور السياسة الفلاحية واهم النتائج المحققة منها. مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، الجزائر، (العدد 10).
- قرامطية، زهية (2012)، محاولة تقييم سياسة دعم القطاع الفلاحي في ظل إصلاحات الألفية الثالثة. مجلة الابداع جامعة البليدة 2، الجزائر، (العدد 02).
- مصطفى، سهيلة، وراتول، محمد (ديسمبر 2015)، التجربة الجزائرية في القطاع الفلاحي-محاولة تقييمية لخمسين سنة من الاستقلال 2012/1962-. مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، (العدد 02).
- هاشمي، الطيب (23-24 نوفمبر 2014)، القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الإنجازات والعقبات. الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، الجزائر.
- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية (1969)، التسيير الذاتي في الفلاحة. الجريدة الرسمية رقم 15 (1969)، المرسوم التنفيذي رقم 68-653 مؤرخ في 03 شوال 1388 الموافق لـــ 30 سبتمبر 1968.
- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية (1975)، قانون الرعي. الجريدة الرسمية رقم 50 (1975)، الأمر رقم 75-43 مؤرخ في 07 جمادى الثاني 1395 الموافق لـــ 17 جوان 1975.
- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية (1987)، قانون المستثمرات الفلاحية. الجريدة الرسمية رقم 50 (1987)، قانون رقم 87-19 مؤرخ في 17 ربيع الثاني 1408 الموافق لـــ 08 ديسمبر 1987.

- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية (1990)، قانون التوجيه العقاري. الجريدة الرسمية رقم 49 (1990)، قانون رقم 90-25 مؤرخ في 01 جمادى الأول 1411 الموافق لـــ 18 نوفمبر 1990.
- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية (2008)، قانون التوجيه الفلاحي. الجريدة الرسمية رقم 46 (2008)، قانون رقم 08-16 مؤرخ في 01 شعبان 1429 الموافق لـــ 03 أوت 2008.
- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية (2010)، شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة. الجريدة الرسمية رقم 46 (2010)، قانون رقم 10-03 مؤرخ في 05 رمضان 1431 الموافق لـــ 15 أوت 2010.
- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية (2017)، مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية. سبتمبر 2017، ص 25، متوفرة على موقع الوزارة: www.premier-ministre.gov.dz
- مديرية المصالح الفلاحية (2016)، وضعية الفلاحة لولاية بسكرة.
- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية (2017)، مونوغرافيا ولاية بسكرة.
- بوعزيز، عبد الرزاق (2005-2004)، محاولة تقييم أثر الاصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري-دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004. تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر: مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية.
- سايح، بوزيد (2007-2006)، تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، الجزائر: مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية
- صدوقي، زروق (2007-2006)، دراسة تقويمية لنظام المستثمرات الفلاحية الجماعية –دراسة حالة ولاية البليدة-. تخصص التسيير، جامعة الجزائر: مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية
- عمراني، سفيان (2015-2014)، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة ولاية قالمة-. تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة قالمة، الجزائر: أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية.